

من الوزير الأول

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والسادة الولاة

الموضوع : حول متابعة إنجاز المخطط العاشر للتنمية (2002 - 2006)

لقد نصّ القانون عدد 79 لسنة 2002 المؤرخ في 25 جويلية 2002 والمتعلق بالمصادقة على المخطط العاشر للتنمية (2002 - 2006) على إعداد تقرير سنوي حول التنمية بداية من سنة 2003 يعرض على مجلس النواب ويتضمن تقييما لتقدّم تنفيذ المخطط وآفاق مواصلة إنجازهِ مع إقتراح التعديلات اللازمة إعتبارا لمختلف المستجدات وتطوّر الظرف الإقتصادي .

وعلى هذا الأساس يحتوي التقرير السنوي الأول على الإنجازات المسجلة خلال سنة 2002 والتقديرات المحيئة لسنة 2003 وذلك على ضوء المعطيات المتوفرة خلال الأشهر الأولى من نفس السنة.

ويهدف هذا المنشور إلى توضيح مراحل إعداد هذا التقرير وتكوين اللجان التي ستتولى تدارس مختلف الإنجازات على الصعيدين الوطني والجهوي.

1. الإعداد الفني :

تعهد مهمة الإعداد الفني للتقارير على المستوى الوطني إلى اللجان القطاعية حسب القائمة الملحقة . كما تتولى اللجان الجهوية المحدثة في صلب المجالس الجهوية إعداد التقارير على المستوى الجهوي.

وتضبط تركيبة اللجان من طرف الوزير المعني بالقطاع باعتبار المواضيع التي سيتم التطرق إليها.

وتتكفل المصالح الفنية على الصعيدين الوطني والجهوي بالمقارنة بين المعطيات القطاعية والجهوية وتوفير كل المعطيات اللازمة حتى تقوم اللجان القطاعية واللجان الجهوية بالدور الموكول إليها والمتمثل في التقييم واستخلاص مختلف الاستنتاجات.

وتعتمد المصالح الفنية المركزية والجهوية في هذا المجال على المنهجية التي يتضمنها دليل إعداد التقارير القطاعية والجهوية لسنة 2003. وتهدف هذه المنهجية بالأساس إلى جمع وتدقيق المعطيات المتعلقة بإنجاز برامج ومشاريع المخطط العاشر في القطاع العام والقطاع الخاص.

وتضطلع وزارة التنمية والتعاون الدولي بمهام حوصلة التقارير التي يتم إعدادها من طرف اللجان القطاعية واللجان الجهوية مع العمل على ضمان الملائمة والتناسق بين التقارير الجهوية والقطاعية.

وحرصا على تيسير هذه الأعمال وتمكين اللجان القطاعية والجهوية من القيام بالمهام المناطة بعهدتها في أحسن الظروف وفي مختلف مراحل إعداد التقرير، ستتولى وزارة التنمية والتعاون الدولي وضع كل الوثائق المنهجية اللازمة لهذا الغرض على ذمة كل الأطراف المعنية . كما ستقوم مختلف مصالح هذه الوزارة والهيكل الجهوية التابعة لها بمعاودة عمل المجالس الجهوية في هذا المجال.

2. رزنامة الأعمال :

تتمّ الأشغال حسب الرزنامة التالية :

الأسبوع الأول من شهر مارس 2003	تكوين اللجان الفنية القطاعية وانطلاق أعمالها على الصعيد الوطني.
شهر مارس الى منتصف أفريل 2003	مواصلة أشغال اللجان القطاعية واللجان الجهوية بالإعتماد على الأعمال التحضيرية المنجزة من طرف المصالح الفنية على الصعيدين الوطني والجهوي وإعداد التقارير الجهوية.
من 15 الى 30 أفريل 2003	إحالة التقارير القطاعية والجهوية إلى مصالح وزارة التنمية والتعاون الدولي.
شهر ماي 2003	حوصلة أعمال اللجان القطاعية واللجان الجهوية وصياغة التقرير.
المنتصف الثاني من جويلية 2003	عرض التقرير على الإستشارة في إطار المجلس الأعلى للتنمية.
أواخر جويلية 2003	إحالة التقرير على مجلس النواب والمجلس الإقتصادي والإجتماعي.

وإعتبارا للأهمية التي تكتسيها عملية إعداد التقرير السنوي حول التنمية لسنة 2003، الرجاء من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والسادة الولاة العمل بمقتضيات هذا المنشور حتى يتسنى إعداد هذا التقرير في أحسن الظروف وفي الأجل المحددة.

وزير الاقتصاد
محمد الفقيه
(الأمضاء بخط الحاتمي)